

أزمة العلوم الإنسانية في علاقتها بالقيم والأخلاق

Humanities crisis in relation to values and ethics

غنيمة هارون^{*1}

¹ كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية جامعة حسيبة بن بوعلي- شلف (الجزائر)، g.haroun@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2022/12/25

تاريخ الاستلام: 2022/06/21

ملخص

لقد أغرى بريق المنهج التجريبي الكثير من العلماء الاجتماعيين فتسابق كل منهم لكي ينشئ علما إنسانيا على نسق العلوم الفيزيائية والرياضيات من حيث المنهج فاصبحت جميع العلوم أداتية أو ذرائعية، وبذلك أفرغت الميثودولوجيا الغربية العلوم الاجتماعية والإنسانية من مضامينها الروحية والأخلاقية وقيّدت الغايات بل أبعدتها عن دورها الحقيقي في تقرير الحياة والتاريخ، لكن من جهة أخرى يظهر أنه لا يمكن تبرير هذا الانفصال لهذا هناك جهود لتعامل مع العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية والأخلاق على أساس إبراز الوحدة والتكامل بينها، ليكون المتخصص في المجالات العلمية مثلا أكثر قدرة على إتخاذ قرارات حكيمة في بحثه في قضايا العلوم وفي تصميمه لتطبيقاتها في الصناعة والأعمال والخدمات وليكون المتخصص في العلوم الإنسانية والاجتماعية قادرا على المشاركة الواعية في الإختيار الحكيم وإتخاذ الموقف إزاء قضايا ذات علاقة بالعلوم والحياة الإنسان والوجود عامة.

كلمات مفتاحية: العلوم الإنسانية، العلوم الإجتماعية، الأخلاق، القيمة، المعيار، المنهج.

Abstract:

The glamour of the experimental curriculum has tempted many social scientists, each racing to create a human flag in terms of the curriculum's physical and mathematics sciences. All sciences have become instruments or pretexts. In doing so, Western methodology has emptied social and human sciences of their spiritual and moral contents, restricting ends and even alienating them from their real role in the determination of life and history, But on the other hand, it appears that this separation cannot be justified, so there are efforts to deal with natural sciences, humanities, social sciences and ethics based on the visibility and complementarity of unity. To be a scientific specialist, for example, better able to make wise decisions in his research into science issues and in his design of their applications in industry,

* المؤلف المرسل

business and services, and to be able to participate consciously in wise choice and take a stand on issues related to science, human life and public presence.

Keywords: Humanities, social sciences, ethics, value, standard, method

1. مقدمة:

إن أكثر ما نصطدم به اليوم وله وقع سلبي كبير على الحياة هو هيمنة نموذج الفصل بين القيمة والمعرفة لأسباب ترتبط كما يعلم الجميع بالنموذج الحداثي الذي يتوسّل في نظامه المعرفي التجريبي في أدواته واستدلالاته ويتقصّد في حركته وتشريعاته أكثر المنافع الماديّة، ويقوم على مبدأ عزل الأخلاق عن العلوم من جهة، ومن جهة أخرى على تلك الرؤية التجزيئية للقيم ضمن نظريات القيمة الحديثة، ما أورث خاصة علومًا إنسانيّة وإجتماعيّة مازومة إبستمولوجيا وغير محيطة بمختلف جوانب الإنسان، مع أن العلوم الإنسانية والاجتماعيّة ما ظهرت إلّا لتساهم في بناء المجتمعات وتوجيهها، ولكن بعد أن أفرغت هذه العلوم من مضمونها القيمي مع التخلي عن البعد الأخلاقي والديني تأثرا بالفكر المادي أضحى العجز عن تقويم السلوك الإنساني يزداد صعوبة، وتراجعت مكانة الإنسان خاصة أمام التطور التكنولوجي ووسائل الحياة الراقية وحيث أصبحت قيمة الإنسان ومكانته تقاس بمقدار قدرته على إمتلاك التكنولوجيا، فلم يعد الإنسان يحترم أو يعامل كونه غاية في حد ذاته وإنما كونه غاية لغاية أخرى وهذا ما يدلّ أن ثمة أزمة أخلاقيّة قيمية معرفيّة تعانها العلوم الإجتماعيّة والإنسانيّة في الوقت الحاضر.

لقد أنتج التطور الذي لحق بميدان العلوم الطبيعيّة تأملا جديدا لأسس الدراسات الإنسانية، حيث بدأت الكثير من المحاولات في الكثير من فروع العلوم الإنسانية تشييد أنساق المراد بها أن يضعوا مرة واحدة وإلى الأبد الأساس المنهجي والمحتوى النظري للعلوم الإنسانية والاجتماعيّة على السواء، وإنشاء علما إنسانيا على نسق العلوم الفيزيائية والفلكيّة من حيث المنهج للظفر بمنزلة تساوي منزلة الفيزياء وذلك عن طريق إعادة تشكيل البشر والمجتمعات، وهذه الدعوة التي لاقت أقوى استجابة مع الاتجاه الوضعي باتجاهاته المتعددة وصورها المتجددة "كالنقدية التجريبية" و"النزعة الفيزيائية"

و"الوضعِيّة المنطقيّة" و"النزعة الإجرائيّة" و"السلوكيّة"، وقد حققت فعلا هذه العلوم مع القرن العشرين شوطا طويلا بعد أن بذلت جهودا مضنيّة وناجحة إلى حدّ كبير في تحديد موضوعاتها وتعريف ظواهرها وصياغة مفاهيمها ومصطلحاتها وأرست مناهجها واساليبها الإجرائيّة كالتحليلات الرياضيّة والمناهج الإحصائيّة والقياسات العدديّة والوسائل التجريبيّة: كالإختبارات والمقاييس السيكمومترية والتجربة الميدانيّة... وقوائم الاستبيان وكشف الأسئلة واستمارة المقابلة والمشاهدة بالمشاركة فضلا عن الأساليب الدقيقة لتحليل وتنظيم واستخلاص ما تفيد به المعطيات...إلخ.

ولكن أيضا من جهة أخرى ومع إكتمال هذا النموذج الوضعي لم يعد العالم كله يدرك عن يقين ماهيّة أهدافه بعد أن أنتج أنماطاً من الحياة تعرف بأنماط الحياة الحداثيّة، وأصبح أنصار الوضعيّة في كل مكان يرفضون أن يستهدف البحث التوصل إلى القيم ويقولون بضرورة أن يكتفي بدراسة الوقائع وينصرف ذلك حتى إلى سائر العلوم الإنسانيّة والاجتماعية وإقامة فن أخلاقي على ضوء ما يتوصلون إليه من قوانين تخضع لها هذه الظواهر الإنسانيّة عامة لأن الدراسة العلميّة هي التي ستوصلهم إلى معرفتها، فلم يعد الإنسان عليه أن يخشى وأن يعبر عن قلقه من خطر إمكانيّة إساءة استعمال المعرفة العلميّة الجديدة بعيدا عن القيم الأخلاقيّة الإنسانيّة على حياة الإنسان والحياة عامة.

لهذا فسؤالنا الأساسي في هذه الورقة يتمحور حول علاقة العلوم الإنسانيّة بالتفكير القيمي عامة وبالقيم الأخلاقيّة خاصة؟ وما صحة الموقف الذي إتخذه الإتجاه الوضعي نحو التفكير القيمي والأخلاقي؟ وهل فعلا مهمة العلوم الإنسانيّة هي فقط دراسة كل نشاط إنساني في كل مجال يزاوله الفرد أو الجماعة في الفكر والعمل دراسة إخباريّة أي تهدف إلى الوصف والتفسير ومن ثم التنبؤ والتحكم تماما كما تهدف العلوم الطبيعيّة أم أن عليها أن تراعي المبادئ الأخلاقيّة أمام سعيها لتحقيق درجة أعلى من النجاح في أداء وظائف العلم؟.

2. معنى العلوم الإنسانية والاجتماعية وميلادها وتطورها وغاياتها:

والعلوم الإنسانية Sciences Human : هي في الحقيقة ما تزال محل الخلاف حول إسمها فهناك الكثير من التسميات التي يؤثر أصحابها أن تطلق على مجموع البحوث والدراسات التي تتعلق بالإنسان ونشاطه المتميز عن سائر الكائنات، فهناك من يسميها العلوم الثقافية أو العلوم السلوكية أو العلوم العقلية أو الروحية أو العلوم المعنوية وكلها تسميات تدل على العلوم الإنسانية (قنصوة، 2007: 5).

وعامة هذا المصطلح يستخدم في غالب الأحيان مرادف لمصطلح "العلوم الاجتماعية" والذي "صدر عن التقاليد الفكرية الأنجلوساكسونية التي تستخدم مصطلح 'إنسانيات' Humanities للدلالة على الآداب والفلسفات والدراسات المعيارية وهو ما لا ينبغي أن يخلط عندها بالعلوم، وهما بدورهما أي العلوم الإنسانية والاجتماعية يستخدمان كمترادفين لمصطلح "الدراسات الإنسانية" (ريمان، 1979: 109)، وإذا كان "العلم" وما يسمى أيضا "بالفئة الأولى" يفيد "أنساق تفيد مضمونا إخباريا ومحتوى معرفيا وتوصيفات دقيقة وقوة شارحة وقدرة تفسيرية وطاقة تنبؤية منصبة على ظواهر العالم التجريبي والواقعي الواحد والوحيد الذي نحيا فيه"، فإن العلوم الإنسانية هي علوم يقال عنها أنها "تتميز بأنها مجال علمي ينتهي إلى الفئة الثانية أي مجال الموضوعات العلمية غير الواضحة أو الغامضة" (أبو زيد، 2017: 150) كونها متفردة في موضوعها وفي العلاقة المتميزة بين الباحث وموضوعه.

ولأن الإنسان مهما يكن من تنوع سلوكه وتفرده لا بد أن يكون منضويا في سياق اجتماعي وبذلك فمصطلح "علوم الإنسانية" يتسع لكل العلوم التي تبحث في الإنسان أي العلوم النفسية والاجتماعية بكل أصنافها بما في ذلك علم التاريخ أو العمران أو السوسيولوجيا بأنواعها: الاجتماع البشري أو الاجتماع السياسي..... إلخ، وكما لها علاقة بكل التصورات التي تبسط وصايتها على كل محاولة لفهم الإنسان والمجتمع والتحكم

فيهما مثل الأديان والفلسفات والأدب وبيانات رجال السياسة والإصلاح فضلا عن الأعراف والتقاليد السائدة وأحكام الحس المشترك أو الفهم الشائع.

إنها ذلك النوع من العلوم الذي يتعذر تخليصها وفصلها عن سائر ومختلف النشاط الإنساني الاجتماعي والروحي لأن موضوعاتها ليست محايدة وتتميز بالإرادة والوعي تقوم على تصورات معينة للإنسان والمجتمع، فكلها علوم تشترك في توجيه وحث الفرد في تحديد عمله وتقوم أيضا بثوابه أو عقابه، ولكنها لا تنطبق على الدراسات الإنسانية الأخرى المعيارية والتنظيمية من قبيل "فقه اللغة" و"القانون" و"الشريعة" و"النقد الفني" و"الأدبي" و"أنظمة المحاسبة" و"الإدارة"... إلخ، وإن كان لها خطورتها وأهميتها الحضارية الكبيرة مع التطور الكبير للسانيات واللغويات في القرن العشرين وتوغلها كثيرا داخل حدود العلم عامة والعلوم الإنسانية خاصة.

هي إذن جميع تلك العلوم التي تتخذ من الإنسان موضوع لها فالتسميتان الإنسانية أو الإجتماعية على السواء هي وليدة اهتمام نشأ لدى العلماء للإهتمام بالإنسان والمجتمع، وبالتالي فهي "مجموعة من المعارف والبحوث تتمتع بدرجة كافية من الوحدة والعمومية وهي قابلة لدفع الناس المهتمين بها إلى نتائج متسقة التي لا تنتج عن الاتفاقات الاعتبارية ولا عن الأذواق والمصالح الفردية والمشاركة بينهم بل عن العلاقات الموضوعية التي نكتشفها تدريجيا والتي نؤكددها بمناهج التحقق المحددة" (أندريه، 2001: 173).

ودراسة الانسان أو مسائل العلوم الإنسانية في الواقع دراسة قديمة قدم دراسة الطبيعة، بل "كانت موضع الاهتمام الأكبر واستقطبت أعظم العقول، وكان تناولها أكثر نضجا من تناول مسائل العلوم الطبيعية، فأى مقارنة بسيطة مثلا بين دساتير أرسطو وبين فيزيائه أو بين تناول أفلاطون وفلاسفة الإسلام لمشاكل الأخلاق والمجتمع والسياسة (أو الإمامة) وبين تناولهم لمشاكل الطبيعة والمعادن تثبت ذلك" (طريف الخولي، 1990: 36)، وإن كانت لم تستطيع أن تكون علما ذا قوة منطقية حقيقية وصفية أو تفسيرية كونها ظلت في حالة عدم استقرار من حيث المنهج فتارة استخدم البعض فيها المنهج الاستردادي

في التاريخ أو منهج التحليل النفسي في علم النفس أو منهج الملاحظة المشاركة في الأنثروبولوجيا أو منهج المثالية العقلية باعتبار أن ثمة أنماطا عقلية أو مثالية وراء الظواهر الإنسانية التاريخية كما هو الحال في الفلسفة وهناك أيضا منهج التحليل السوسيومتري ومنهج التحليل البنائي ومنهج تحليل المضمون وكذلك المنهج الكمي التجريبي... إلخ، وقد أدى استخدام هذه المناهج المختلفة إلى شيوع الفوضى والبلبلية الفكرية في أبحاثها، مما دفع ببعض علماء المناهج من جهة أخرى وتأكيدا على علميتها بالقول أنه لا يمكن أن يوجد منهج آخر للعلوم الإنسانية غير المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، وظل الأمر كذلك إلى أن ظهرت محاولة جريئة معاصرة عند المدرسة الألمانية ولا سيما عند ديلتاي (1833-1911) وريكوير (1913-2005) ... وتبلورت أخيرا عند بول ريكرمان (1918+) في كتابه خاصة Understanding and the human studies '1967، مؤكدين أن الفهم ليس فقط عملية معرفية لا يمكن تحاشيها بل هو منهج كفي يمكننا من معرفة وقائع الدراسات الإنسانية وتفسيرها وزعموا أنه أساس العلم بالإنسان والمجتمع، وهو ما رفضه بعض المعارضين لهذا التيار خاصة من الفكر الإسلامي الذين يؤكدون أنه "لا يمكننا أن نضع كل الثقة في هذا التيار الكيفي الجديد إلا إذا إنتهى أصحابه إلى الاستناد إلى المقولة الروحية الكبرى التي ينبغي أن تحتضن سائر العلوم الإنسانية على الأقل وكذلك العلوم الطبيعية وهي فكرة وجود إله خالق للطبيعة وللإنسان يصدر عنه كل ما هو معقول أو منطقي أو علمي في هذا الوجود الكبير" (أبوريان، 1997: 250).

ولكن هذه العلوم الإنسانية ظلت تحرص أن تحقق تقدمها مثل العلوم الطبيعية وإن صادفت عقبات رئيسية خاصة منها تحديد كيفية تخليصها من مجالات ثقافية أخرى كما سبق وذكرنا، ويعود الفضل للإغريق الذين قدموا عرضا تحليليا ومنطقيا في العلوم الاجتماعية والاقتصاد والسياسة والأخلاق والتاريخ وعلم الاجتماع... إلخ والذين لم يقف إسهامهم عند المستوى المنهجي فحسب بل تجاوزوه إلى إثراء المحتوى العرفاني في دراسة

الإنسان والمجتمع وقد جعلوا الأخلاق على رأس هذه العلوم الإنسانية، إلا أنهم وجهوا عنايتهم أكثر إلى ما ينبغي أن تكون عليه هذه الظواهر بحسب المبادئ المثالية التي يرتضيها كل منهم كما فعل أفلاطون في كتاب "الجمهورية" أو "القوانين"، وأرسطو في كتابه "الأخلاق" و"السياسة"... إلخ، ولكن إذا إنتقلنا إلى العصر الوسيط فلا يصادفنا ما يحمل قيمة سوى ما نجده عند مفكري الإسلام حيث اقترنت المحاولات في دراسة الانسان والمجتمع في العصور الوسطى المسيحية بتصورات يوتوبية عن المدينة الإلهية، وهي تصورات أيضا نجدها في الفكر الإسلامي الوسيطى ونعثر عليها واضحة صريحة في كتاب الفارابي "آراء أهل المدينة الفاضلة" مثلا حيث وإن لم تخل محاولته من بعض الآراء الاجتماعية التي تتصل بتقسيم العمل وتصنيف المجتمعات لكنها كانت أيضا مقترنة بخليط فلسفي صادر عن الفلسفة المشائية والأفلاطونية المحدثة" (قنصوة، 2007: 32)، ولكن الإسهام العلمي الأصيل للمسلمين في العلوم الإنسانية فهو "مقدمة ابن خلدون" (1332-1406م) الذي قدم فيها نقدا منهجيا ممهدا لمحاولة في تأسيس العلوم الإنسانية من ثنايا اهتمامه الخاص بالتاريخ... كما قدّم نموذجا لما ينبغي أن يكون عليه العلم في الدراسات الإنسانية والاجتماعية، في حين سلك الباحثين الغربيين في هذه الظواهر من قبله طرقا لم ترق إلى المستوى الذي بلغته الدراسة في الظواهر الطبيعية فاقتصر البعض على السرد والوصف دون استخلاص شيء بهما يتعلق بطبيعة هذه الظواهر وقوانينها، وقنع البعض الآخر بالدعوة إلى المبادئ التي تقررها هذه الظواهر وترغب الناس فيها وتحذيرهم من تعدي حدودها، لكن ابن خلدون استطاع أن يقدم محاولة ناجحة في تأسيس العلم في مجال دراسة الإنسان والمجتمع ولم يتصد لها بالمنافسة مشروع علي آخر حتى منتصف القرن التاسع عشر حينما أذاع أوجيست كونت Auguste Comte (1798-1857) محاولته في تأسيس علم جديد أراد له أن يُنصب على قمّة العلوم جميعا هو علم الاجتماع، وابتداءا منه سيصبح المفكرون على اقتناع بأن الطبيعة الإنسانية يجب أن تتبع كذلك قوانين يمكن تعقلها مثلما هو الحال في الطبيعة المادية، وسيستلم

الناس بأن الطريقة التي يفكرون بموجها ويشعرون لا بد أن تشكل وتصوغ -بأية صورة من الصور- بناء المجتمعات الإنسانية أيضا.

وبذلك يظهر لنا كيف أن العلوم الإنسانية في مسيرتها لم تنهج سبيلا متوازيا مع العلوم الطبيعية فهي علوم نشأت أساسا في إطار الإنسانيات، وكانت المناهج التي اعتمدت عليها خلال مرحلة النشأة الأولى هي مناهج لغوية وتاريخية استنباطية في الغالب الأعم، لكنها ما لبثت أن تتأثر في عصر النهضة بالتقويم الهائل للعلوم الطبيعية نتيجة لتبني الاتجاه الوضعي والاعتماد على التجربة والتجريب كما سبق وقلنا، ثم ونتيجة للتغير الفكري في العالم الغربي في القرن التاسع عشر حيث تشعبت الدراسات الانسانية أكثر إلى اتجاهات متباينة وافتقدت التكامل بين الجانبين العقلي والتجريبي ومضى كل منهما في طريق إما التحليل العقلي للمجتمع بوصفه منشأة لخدمة الحاجات والقيم الإنسانية وإرضائها والذي نجده مثلا لدى توماس مور T.More (1478-1535) في يوتوبياه الشهيرة، ثم يأتي فيكو G.B.Vico (1668-1744) الذي ترجع إليه فكرة وجود أو إمكان وجود علم إنساني يكون مرآة للعقل وسجلا لتطور الإنسان في الآن نفسه، كما جاء مونتسكيو Montesquieu (1755) فيبين في كتابه "روح القوانين" أن الظواهر الإنسانية سواء كانت تشريعية أو سياسية أو إقتصادية فهي جميعا تخضع لقوانين ثابتة...ولكنه لم ينكر أثر الإرادة الإنسانية في الحياة الاجتماعية لأنه يعترف بحرية الفرد وذكائه وقدرته على تسخير القوانين الطبيعية وتعديل القوانين الإنسانية (قنصوة، 2007: 41-42).

وهناك بالمقابل من زعم أن دراسة المجتمعات الإنسانية دراسة تجريبية لا بد أن تقوم على فصلها عن التحليل العقلي بحجة أن ذلك التحليل يركن إلى التحيز إلى الأحكام القبلية والأحكام الخلقية معا مثل ماكيافيلي N.B.D.Machiavelli (1469-1527) في "طريقه الجديدة" الذي يستهل فيها دراسة تجريبية لسياسة القوة أو السلطة ويزدري أولئك الذين يتطلعون إلى الدوافع العقلية التي تتجاوز هذه السياسة، كما ونجد لوك J.Locke (1632-1704) الذي تنبع استنباطاته السياسية عن محاولته التشبه بالعلوم

الفيزيائية في عصر نيوتن وسان سيمون Saint-Simon الذي يعتبر الإنسان جزء من الطبيعة، ولهذا كان يأمل في أن تبلغ العلوم الإنسانية وحدة العلوم الطبيعية وانتظامها، لتجيء البداية كدراسة جادة لعلم الاقتصاد على يد آدم سميث AdamSmith في كتابه "ثروة الأمم" (1776) الذي تعامل مع نوع جديد من الوجود الإنساني وهو "الإنسان الإقتصادي" ليضع بذلك أسس المنهج المنطقي في الفكر الاقتصادي الذي بقي واستمر أكثر مما دامت النتائج التي استخلصها سميث منه" (قنصوة، 2007: 41-47).

وهكذا ومع الثورة العلمية التي حدثت وعلى وجه التحديد فيما بين عامي 1750 و1850 واتساع أفق المعرفة كنتيجة للكشوف الجغرافيا والاستعمار... بدأت المناهج العلمية الجديدة في الظهور على يد بيكون وديكارت ليشهد منتصف القرن التاسع عشر الميلاي الميلاي الرسمي لكثير من فروع العلوم الإنسانية على نفس أسس الاستمولوجيا العلمية آنذاك، فأصبح التاريخ وعلم النفس خاصة أكثر علمية وابتعدا عن الإتجاه الأخلاقي خاصة مع ظهور مبدأ الحتمية وارتبط بالوقائع والذي سيمتد إلى دوائر وعلوم أخرى كالإقتصاد والاجتماع والانثروبولوجيا والجغرافيا وفلسفة القانون والعلوم السياسية... لتظهر كعلوم مستقلة وإن كان وحتى بدايات القرن التاسع عشر لم يكن أحد يفكر تفكيراً جدياً في فكرة العلوم الإنسانية والأخلاقية.

وبذلك وإن تميزت العلوم الإنسانية والاجتماعية التقليدية بنوع من التفكير المثالي الذي يتميز بالعملية أو التطبيقية فقد هدفت إلى دراسة الإنسان والمجتمع ووضع تنبؤات تتعلق بالمسار المستقبلي للواقع واستهدفت محاولة تغييره بشكل عملي، ولكن ونتيجة لأنشغال هذه العلوم بالمنهج واشتداد المد الفلسفي المادي سيحاول بعض أنصار المنهج التجريبي قصارى جهدهم من أجل الفصل الحاسم بين هذه العلوم وبين الأصل الديني أو الميتافيزيقي وسيدبرون ظهرهم لكل ما هو روحي ومحاولين تطبيق المنهج التجريبي كما هو متبع في العلوم الطبيعية أي دراستها دراسة كمية مهملين الثنائية المفترضة في الإنسان كروح وجسد وكل ما يتعلق بها لا يخضع للقياس الكمي التجريبي، فمضوا أشواطاً بعيدة

في هذا الاتجاه حتى تأزم الموقف وظهر لهم عقم هذه المحاولات التجريبية، وهنا بدأت من جهة أخرى تظهر بالتدرج بوادر أزمة المنهج في العلوم الإنسانية.

وتعتبر مشكلة الموضوعية في العلوم الإنسانية هي مشكلتها المحورية وكل من يعرض لها إنما يعرض بطريق مباشر أو غير مباشرة للصعاب التي تواجه هذه العلوم لكي تبلغ مستوى العلوم الطبيعية ونجاحها أو تتمثل روحها وطابعها، وقد اتخذ النزاع حول مشكلة الموضوعية في العلوم الإنسانية أشكالاً وصورا متعددة، ولذلك مهما يكن مستويات دراسة الموضوعية في العلوم الإنسانية سواء على المستوى الأنطولوجي الذي يتصل بالمحتوى العياني لعناصر النظرية المعرفية (ماذا ندرس؟) أو على المستوى الميتودولوجي الذي يتعلق بالمنهج المنهجي في دراسة موضوعات البحث (كيف ندرس) (قنصوة، 2007: 69-70)، فإن الموضوعية في العلوم الإنسانية تتجاذبه على الأقل أصحاب النزعة الموضوعانية Objectivism والنزعة الذاتية فيما يتعلق بإمكانية وجود الوقائع مستقلة خارج عقل الباحث، فمنهم من زعم إمكان عزلها عن البحث ومنهم من سلّم بأنه لا منجاة من تغلغلها وبالتالي فلا بدّ من الإقرار بقصور العلوم الإنسانية بينما ألهم غيرهم بالحل السعيد وهو التصريح بالالتزامات القيمية في مقدّمة البحث وحسبنا أن نتتبع نتائجها ونستخلص متربّاتها، وظل الموقف كساحة صراع يقف المتنازعون فيها وجها لوجه أو على خطين متوازيين لا يلتقيان أبداً ومهما يكن وسواء كان الأمر على هذا النحو أو ذاك فإن هناك مشكلة تتطلب الحلّ، والتي كان بالإمكان تلافيها لو إرتبطت هذه العلوم بفكر يقوم على أساس روحي.

هكذا ورغم أن المعرفة التي تبحث فيها هذه العلوم الإنسانية أو الاجتماعية هي أرق أنواع المعارف فهي تتعامل مع الإنسان وعلاقته بالآخرين وبالمجتمع من حوله بل وبمكونات الكون بمعناها الأعمق، أي تبحث في الخير للإنسان وسعادته وتسعى إلى بناء تلك الصورة التي تحقق إكتماله خاصة مع التطور الحضاري الذي خص الإنسانية بمسار جديد فلم تعد التقنية آلية التحكم في الظواهر المادية فقط بل إمتدت إلى المجال الحيوي

والإجتماعي وأصبحت بابا للسيطرة تجاوزت حدود التمكن البشري، ولهذا وبعد أن صرفت هذه العلوم الإنسانية والإجتماعية مسار بحثها عن معالجة العديد من القضايا الهامة التي أصبحت مصيرية بالنسبة للإنسان وأصبحت بعض بحوثها توجه في غير مصلحة الإنسان وفرض عليها أن تتخلى عن فكرة المهام الثابتة، وأن تكون لها أهداف متغيرة بحسب آفاق التطور العلمي والتكنولوجي في محاولة لرد الاعتبار لقيمة الإنسان التي اهتزت بفعل معترك العلوم الطبيعية على حد زعمهم، فبدؤا بالتخلي عن المثل والغايات والقيم كونها تسد الطريق أمام الدراسة العلمية للإنسان والمجتمع فكان القرنين التاسع عشر والعشرين بداية تحقق المشروع العلمي للعلوم الإنسانية، ولكن ذلك ما أثار على قيمة العلوم الإنسانية والإجتماعية وأخرجها من واجهة الصراع والإهتمام الإنساني والذي هو المطلوب اليوم أن تعاد إلى هذا المعترك وخاصة اليوم وهي تسعى على حد تعبير لالاند إلى "التشدد على السمات الممكن رصدها خارجيا لطريقة تصرف البشر وسلوكهم فرديا أو جماعيا" (أندريه، 2001: 1254).

3. الإتجاه الوضعي في علاقته بالقيم والأخلاق:

وإذن ومع ذبوع المنهج التجريبي كما سبق وقلنا واكتمال عناصره لا سيما في فرنسا وانجلترا وانفتح مجال الاحتمال على مصراعيه وبدأ استخدام الاستقراء بغير حدود، وتبارت العلوم في الإقتراب من الرياضيات والتداخل والتزود بلغتها، ورسم العلم طريقه في اتجاه الموضوعية وأعلن علمنة المعرفة إلى جانب سيادة العقل مصدرا أساسيا للمعرفة مقابل المصادر الأخرى -لاسيما الوحي- ضمن سياق تحديد الحقيقة وتم صياغة نموذج جديد من المعرفة، فظهرت محاولات كثيرة لإخضاع العلوم الإنسانية لقواعد المنهج التجريبي لكي تتمكن على الإطلاع بالأدوار الذي اطلعت به العلوم الطبيعية والوصول إلى تفسيرات صحيحة، وكانت النتيجة الانفصال وقطع الصلة بينها وبين القيم والدين وكل ما يتعلق بالنفس أو بالروح الإنساني، باعتبار أن العلم يأبى تدخل عنصر القيمة الذي هو عنصر فضفاض مراوغ على حسب زعمهم ويكبل العالم بقضايا الإيمان التي لا مدخل لها

في تجاربهم ومن هنا بدأت الحداثة الغربية تقيم فصلا إستمولوجيا بين القيمة الخلقيّة وأسس المعرفة والحياة، وغدى الباحثون "معنيون فقط بمنطق العلم لا سوسيلوجيته لذلك لا يبحثون في العلوم من حيث هي إنجاز بل من حيث هي بناء منطقي ذو محتوى معرفي ومضمون إخباري يروونه أكثر كفاءة" (طرف الخولي، 1990: 67)، وأن الإنسان ليس له إلا أن يعيش حياة ماديّة خالصة بحيث يمارس حياته وفق طبيعته الفطريّة دون أن يعير الاهتمام للمبادئ والقيم العليا.

وهكذا سيسعى أصحاب الإتجاه الوضعي المادي بصوره المتعددة متجاهلين الفارق العظيم بين موضوع الطبيعة وموضوع علوم الإنسان معتمدين خاصة على الموضوعيّة والتي تعني عندهم لا أخلاق في العلم، حيث الحقيقة العلميّة هي قضيّة تجريبيّة مرتبطة بالواقع (الخبرة) وتنتفي عنها صفة الصدق المطلق والضرورة، رغم أنه وكما قلنا سابقا تعدّ في الغالب الأخلاق (أو الأداب) خاصيّة الإنسان، وهو ما يجعل منها موضوعا مفضلا في العلوم الإنسانية والمحور الأساسي فيها، سيسعى الكثير من العلماء والفلاسفة من التنويريين أمثال فولتير (1694-1778)، وديدرو D.Didert... بداية إلى القول بضرورة فصل الدين عن الأخلاق لأسباب موضوعيّة على حسب زعمهم ارتبطت أحيانا بالخرافات التي ميّزت العقائد المسيحيّة والصراعات الدينيّة وأحيانا أخرى بالإنحلال الخلقي الذي عرفه بعض رجال الكنيسة، فلما كان الدين غير مقنع -حسب هؤلاء- كان لزاما فصل الدين عن الأخلاق وعن الحياة العامة للمجتمع، ثم مع زيادة توسع وسيطرة النزعة التجريبيّة المتزمتة منذ القرن التاسع عشر والتي ستقوم على إيمان حاسم بأن كل ما هو غير مادي لا يصلح أن يكون موضوعا للبحث العلمي بل ولا تعترف بوجوده، سيعمل بذلك الوضعيين على أن يجعلوا من علم الأخلاق علما موضوعيا يدرس ما عليه السلوك الإنساني أي "وضع قوانين الأفعال الإنسانية ومثلها العليا" (سدجويك، 1949: 10)، فتتحول بذلك الأخلاق معهم إلى علم واقعي يدرس العادات والاكتفاء بوصفها استنادا إلى الملاحظة ويصبح فرعا من علم الاجتماع الذي يؤملون في إقامته علما واقعيّا تجريبيا.

وفي الحقيقة إن المكانة المميّزة التي تحظى بها الأخلاق في العلوم الإنسانيّة بداية من العصر الحديث لا يمكن أن تفهم بغض النظر عن المصير الذي خصصته لها فلسفتان أساسيتان هما: فلسفة هيوم (1711-1776) D.Hume التي تستبعد الأخلاق من ميدان الوقائع التي يمكن معرفتها بواسطة العقل، وذلك لأن الأخلاق عنده هي مجرد إحساس أكثر منها حكما وسيكون من الخطأ منطقيا أن نستخرج مما هو موجود نتائج في صيغة عبارات واجب وجود، وبذلك سيجري ومن ورائه على إنكار المعرفة الأولى ولتتحول العلاقات اللزوميّة من خلال الرياضيات والمنطق والفيزياء معيارا لكل العلوم وسيشن هيوم حملة شعواء على كتب الميتافيزيقا وسيدعوا إلى إلقائها في النار، لتصبح الظاهرة الإنسانيّة بحسب هذه الدعوى ليست فريدة ولا هي مستعصيّة على التفسير قد تختلف في درجة تركيبها عن الظواهر الطبيعيّة ولكنها في نهاية الأمر يمكن ردها إلى القوانين الماديّة التي تحكم الظواهر الطبيعيّة التي تتجاوز كل الغائيات والأغراض الدنيوية أو الإنسانيّة أي غير العلميّة.

وكذلك فلسفة كانط E.Kant (1724-1804) والذي يمثل المؤسس الحقيقي لنموذج الفصل بين المعرفة والقيمة، فهو الذي دعى إلى إخراج الأخلاق من الوصايا الميتافيزيقيا والدينيّة، وتدمير اللاهوت ورفض رد الإلزام الخلقي إلى أي سلطات خارجيّة سواء كانت وضعيّة أو إلهيّة لأن أوامر الله ونواهيه لا تبرّر قيام الإلزام الخلقي بل هي تعبير لميل تلقائي، وسيجعل من الاخلاق علم شكلي "يكون فيه صواب الفعل لا يتوقف على الأقلّ ليس كليّة في نظره على نواتجه الفعلية أو المحتملة أو المقصودة" (هوسيرس، 1984: 221)، إنها علم معياري والتي هي تعتبر دراسة عقلية لقيم ومستويات ومثل عليا لا أن تهدف إلى وضع قواعد لتحقيق هذه المثل.

ولكن الذي سيعمق هذا الفصل وسيعمد كذلك على إزاحة الأسلوب الديني والأخلاقي وترسيخ المفاهيم الماديّة للكون والحياة هو اوغست كونت (1798-1857) متأثرا بروح العصر الذي ظهر فيه داروين ولامارك وباستير وخاصة ماركس فهم

الذين سيدفعون بالفلسفة المادية إلى الظهور، فكونت وهو الذي عرض التصور الوضعي بشكل منهجي ونعته باسم "وضعي" وإن كان شديد الاقتناع بأن الأخلاق يجب أن يكون لها علم ينظمها، كما كان يرى أن الأخلاق هي أنفع العلوم فهو خلاصة ما تنتهي إليه الغاية الإنسانية لأنها تنظم السلوك الإنساني، إلا أنه لن ينظر إليها كما نظر إليها الفلاسفة من قبله لأنه لا يعترف بعلم الأخلاق النظري المعروف عند الفلاسفة وكذلك لا يرى أهليته وصلاحيته لأن يكون علما خالصا لأنه يعالج مشاكل فلسفية ميتافيزيقية لا تمت للأخلاق الوضعية بأية صلة وثيقة، وسيعتبر نسبية الأخلاق ضرورة عقلية مستمدة من نسبية المعرفة ومن نسبية المحيط الخارجي، كما رفض إقامة الأخلاق على أساس ديني معتبرا أن الأخلاق الدينية قد أدت مهمتها على خير وجه في العصور التاريخية السابقة يوم أن كان الإنسان يفكر تفكيراً دينياً في تفسيره لكل الظواهر من حوله، ولكن بعد أن تقدم العلم التجريبي فإنه يرى أن محاولة إنقاذ الأخلاق بتأسيسها من جديد على أساس الديانة المنزلة أمر مرفوض.

كذلك سيعمل دوركايم (1858-1917) E.Durkheim وليفى بريل (1857-1939) إلى ترجمة تلك المبادئ النظرية إلى ممارسة عملية وسيخضعان الأخلاق للدراسة الواقعية الحسية بعيدا عن تأملات الفلاسفة، ليؤكدوا هما الآخران ضرورة إختزال مهمة العلوم في البحث عن الأسباب المباشرة لخلق الظواهر وليس البحث عن العلة الأولى لوجودها التي هي من سمات المنهج اللاهوتي الذي يؤمن بوجود حقائق مطلقة، والوضعية في البحوث الاجتماعية تعني الموضوعية في بحوثها وشيوعية النظرة اللاشخصية والحيادية القيمية، فهي بذلك تنشد ليس فقط الابتعاد عن الأحكام الأخلاقية في البحث بل الإقلاع عن كل فكرة الإصلاح فالباحث الاجتماعي والإنساني ليس مصلحا اجتماعيا فجل ما يقوم به هو أبحاث تفيد المعرفة كمعرفة، لتعود القيم معهم "شأنها شأن أي علم آخر غايتها تحصيل المعرفة" (بريل، 1953: 4).

وبهذا تكون القضية الأساسية التي شغلت كونت وغيره من الوضعيين أكثر والعمل على الدفاع عنها هي استقلال علم الاجتماع والكثير من فروع العلوم الانسانية عن طريق اثبات استقلال موضوع دراستها عن سائر موضوعات العلوم الآخر وخاصة الأخلاق وتمييزها بوقائع خاصة لا تختلط بغيرها من وقائع الحياة الإنسانية، والأمر الذي لا شك فيه أن قيام الأخلاق على هذه الصورة التقريرية البحتة سوف ينتفي معها القول بوجود نفس لها الصفة الأخلاقية للسلوك، وستختفي في هذا المجال كل معاني الضمير والوجدان والحافز الأخلاقي والواجب والإرادة الحرة والتميز بين الرذيلة والفضيلة وكذلك استناد الجزاء الأخلاقي إلى النفس، وخوفها من الله لأنه هو الذي يجزي على النية فهو يعلم السر وما خفى من الأمور.

وأما عن الوضعية المنطقية: والتي هي وليدة القرن التاسع عشر ولكنها تيار سيستمد جذوره من مختلف تلك الاتجاهات المادية والحسية النافية لوجود أي عامل روعي أو معنوي كالنفس أو الروح أو القيم أو الألوهية، ولكن ولأن عندها "الأخلاق هي وبشكل جوهري مسألة معيارية سواء كان ذلك بمعنى الالتزام اللائق بما يجب فعله أو بالامتناع عن فعله، وإما بالمعنى الأخلاقي بشأن ما هو أفضل من الناحية الافتراضية، لذلك سيؤكد أنصارها أنه من الصعب أن يؤسس علما للمعاري دون أن يكون هناك إنصياح لنوع من التعسف الأخلاقي أو الخضوع إلى نزعة إختزالية وظيفية تفرغه من معناه الأخلاقي المفترض (بوخرسيه، 2012، ص8)، وعلى هذا الأساس سيتفق أنصار الوضعية المنطقية على إزاحة وبشكل نهائي حقل الأخلاق من العلم، لأنه وعلى حسب اعتقادهم العلم لا يحق له أن يدعي لنفسه الحق في تناول ما يتجاوز حدود الانطباعات الحسية، فعندهم لا تصنف العلوم إلى علوم طبيعية وعلوم إنسانية لأن موضوع الدراسة لا شأن له بتمييز علم من آخر ما دامت تتوجه جميعا إلى الوقائع، واكتفى أصحاب هذه المدرسة بما يصلح من وقائع السلوك الإنساني لأن يكون موضوع دراسة وصفية حسية أي كمية، ورفضوا استخدام الأساليب الكيفية في نطاق الدراسات الإنسانية، ورفضوا تدخل أي عامل

أخلاقي في سير الوقائع المادية أو الطبيعية كما أغلقوا الباب نهائيا في منهجهم أمام قبول مفهومات الذات أو الإله أو أي عامل أخلاقي أو معنوي ويرون ضرورة التمسك بالخبرة والمواصلة في هذا الاتجاه الذي يعتبر عندهم مستقبل الإنسانية.

فكونت وأسلافه هم الذين ميّزوا وبكل إعثناء بين نوعيّة الموضوعات الميتافيزيقيا ونوعيّة الموضوعات العلميّة، لقد أكدوا أن العلوم الإنسانية يجب أن تستخدم في أساليب بحثها المنهج الوضعي القائم على ملاحظة الظواهر المحسوسة بالنسبة للإنسان، وبهذا ستغدوا الكثير من الأبحاث الاجتماعية ودراسة الإنسانيات مجرد بحث لتحليل وتفسير السلوك وطبيعة العلاقات ستصبح مرتبطة بكل ماهو مادي ونفسي دون التوجيه والترشيد، فسقطوا في وهم التحكم الكامل بالوجود وإعلان عبثية الكون ونهاية الإنسان، ومما إنعكس على تراجع من إزدهار العلوم الإنسانية أو الروحية، كما نتج عن تلك الدعوة الإطاحة برأس الفلسفة وهي الميتافيزيقا ثم الدين، وإلى إنهيار الاعتقاد في العقل المطلق الذي يمد العالم بمعناه ومما أفقد الانسانية ذاتها فأحدثت خلل في بنية كافة العلوم الحديثة وخلل في إرتبط الروح البشريّة بالعقل بعد أن "أعطيت لبعض نواحي الإنسان مكانة ملحوظة بصفة عرفيّة، وفصلت المادة عن العقل ونسبت للمادة أهميّة أكثر مما نسب إلى العقل، مع أنه ليس هناك سبب يحملنا على أن نعطي أحد الجانبين أية أهميّة أكثر مما نعطيها للجانب الآخر"(كارل، 1980: 142-143).

4. مشكلة العلوم الإنسانية والاجتماعيّة في علاقتها بالقيم والأخلاق:

وإذا كان مل ج. س Mill.J.S (1806-1873) "قد نحت مصطلح العلوم الأخلاقيّة Moral Sciences لكي يدل به على تلك العلوم التي نمت نموا كبيرا في القرن التاسع عشر وتمايزت عن مجموعة العلوم الطبيعيّة"(ريمان، 1979: 108) أي العلوم الإنسانية، إلا أن مسألة الصلة بين القيم والأخلاق وارتباطها بهذه العلوم الإنسانية تعدّ اليوم من أهم المشكلات الإستمولوجية التي تستشكل أمام جميع الحقول المعرفيّة تأسيسا وتدليلا خاصة مع تطور هذه العلوم وإتساعها وسعيها نحو الموضوعيّة والدقّة والتفسير واتجاه

نحو علم إنساني خال من القيم محاكاة العلوم الطبيعية كما سبق وقلنا، لأن القيم أو الأخلاق تكون من العلوم التي تؤسس ذاتها وفق المقدمات الضرورية وهي مقدمات ذات مفاهيم متعالية تكتفي بذاتها، إنها من العلوم المعيارية لا تتجه نحو التفسير بل نحو التقويم والتوجيه.

ومع أن القيم عامة والقيم الأخلاقية خاصة تركزت منذ فجر التاريخ البشري وفي جميع المجتمعات ولدى مختلف الأديان والفلسفات بوصفها عنصرا جوهريا في إنسانية الإنسان، وهذا ما برهن عليه الإنسان المعاصر عبر تاريخ فكره الإنساني أي أن الأخلاق والقيم الأخلاقية ماهية إنسانية وليست خاصية عرضية مؤكدا بذلك أيضا مبدأ شمول التجربة الأخلاقية لكل آفاق الوجود البشري، ومن ثم فهي تواكب حالة الفكر وحالة الفعل ولهذا نُظر إليها دائما "بوصفها مرجعا متعاليا وأداة تقويم ومنهج بناء وتسديد، بحيث تتضمن جانب الدافعية والحافزية لإنجاز الفعل الإنساني الأخلاقي" (بلعقروز، 2015: 81)، ومن ثمة فإن تحديدها يجب أن يكون "لا باعتبارها المثالي ولكن باعتبارها واجبة الوجود لما فيها من الصلاح والصلاحية وضمن معادلات الوعي والسعي وهي تؤثر مالا في اختيار الأهداف واتساقها وتحديد المسالك والأساليب والوسائل المتعلقة بالفعل والتي هي أحسن وتتجسد مظاهرها بالاتجاهات والأنماط السلوكية والمثل والمعتقدات والتفضيلات والمعايير فضلا عن الرموز الأساسية وترتبط جملة بالبناء الحضاري بحيث تؤثر فيه وتتأثر به في التطبيقات والوسائل" (عبد الفتاح، 1999: 58).

ولهذا وجدت القيم دائما مع أنه يمكن التأكيد إنه في تاريخ الإنسانية لم يكن هناك من القيم بالقدر الذي نشهده اليوم فما نعانیه اليوم هو أن هناك قيما في الوقت الحاضر أكثر مما يتوجب، ولكن من جهة أخرى الكثير من الخطابات والعلوم في هذا العصر أصبحت تسعى إلى تجريد هذه القيم من مضمونها المعنوي التوجيهي و ربطها بأي إتفاق يعطي قضايا محددة القيمة، خاصة بعد أن نازع البيولوجيون وعلماء الأعصاب الفلاسفة واللاهوتيين في مفهومهم عن الأخلاق والقيم فأضحت القيمة الخلقية بذلك نظرا إلى

إرتباطها بالإرادة والتجربة في الفعل الإنساني قناع تمرير لمقاصد متصادمة مع إنسانية الإنسان.

ولذلك إذا كان مفهوم القيم في أصله الأول قد استعمل في الإقتصاد بمعنى تقني لكن ومنذ العشرينات من القرن الماضي ومع تداخل المعارف بدأ "يأخذ دلالات ومعاني مقتبسة من علوم ومفاهيم مجاورة مثل سلوك وشعور وإجراءات وقواعد وأخلاق وأيديولوجيا وقانون وعقوبات واستثمر بمعان أخرى جديدة في إطار الحاجات الخاصة لكل علم ووظف تبعاً لغاياتها" (همام، 2017: 97-98)، مما خلق الكثير من التشويش النظري بتحليل المفهوم مضامين دلالية ووظائف إجرائية غير مناسبة، كما أن ذلك التداخل لم يكن دائماً مدعوماً ومؤسساً على نظرة بناءة ومنضبطة لمتطلبات العقلية العلمية أو الاعتبارات الأخلاقية فتحوّل بذلك إلى مفهوم سجالي، وبذلك أصبح الإلزام أيضاً "مع تنامي الاستقلالية والمسؤولية الفردية لم يعد يأتي من الله ولا من الدين ولا من الدولة ولا من المجتمع وإنما من الفرد ذاته، لقد أصبح الإلزام معزولاً يُنتج ذاته ويبرّر ذاته" (إدغار، 2005: 104)، فغدت الاخلاق والقيم بذلك مع الدراسات الوضعية خاصة تتموقع بوصفها وسيلة تفسيرية وموضوعاً للتفسير وباعتبارها اتجاهاً بارزاً أو إكراهاً عقلانياً وليس للتوجيه والإصلاح، فلم يعد بذلك للقوانين الأخلاقية وجود إذ لا يوجد سوى المنفعة واللذة وتعظيم الإنتاج بهدف تعظيم الاستهلاك حتى تستمر عملية الإنتاج في الدوران ويتصاعد الاستهلاك، وتحوّل هذا الاعتقاد عند الكثيرين للأسف إلى بديهية وحقيقة اجتماعية سائدة على المستوى العالمي.

والحقيقة غير ذلك كله لأن القيم أو التقويم في العلوم الإنسانية من المفروض أنها تنفرد كجزء جوهري من الوقائع التي يدرسها الباحث، ولكن ليس بالمعنى الذي يجعلها الالتزامات الخاصة بالباحث بل بوصفها إلتزامات باطنة في الظاهرة الإنسانية نفسها، فإذا كان العلم الطبيعي تجاوز منذ زمان طويل التفسير الغائي للكون الذي نجده لدى أرسطو مثلاً في إلحاحه على العلة الغائية، وعند كوبرنيكوس الذي أثر أن تكون النجوم متحركة

لأنها أكثر نبلا وقداسية من الأرض، فلا يمكن تجاوز ذلك في العلوم الإنسانية لأن الإنسان والمجتمع يتبعان غايات ويتحركان وفقا لقيم، ولهذا نجد من المنظور الإسلامي أن القيم دائما تدلّ على "معنى خفي يجده الإنسان في قلبه وإن لا يدركه بحسه ولكن هو الذي يهديه في حياته ويرقي بإنسانيته لأنها عبارة عن معان فطريّة هادية وساميّة" (طه، 2013: 209). ولهذا تعتبر الحياة بمعزل عن هذه القيم الأخلاقية ما هي إلا إرادة القوّة وشرعة العنف والمنفعة، فالقيم الأخلاقية هي القواعد التي تنضبط بها جميع الممارسات خاصة أن الغائيّة الكبرى للوجود الإنساني هي غائيّة أخلاقية في أصلها والإرتقاء بحفظ النفس إلى سمو القلب ولأن التكليف أو الإلتزام بالأوامر الإلهية واجتناب النواهي يقوم في حقيقته على الحرية، وتبعاً لذلك فإن الحرية في الممارسة الأخلاقية هي الحرية الحقيقية وما عداها هو حرية عبيد.

وبهذا إذا كان العلم كمجال يهتم بالظواهر الكائنة فالقيم كمجال يسعى إلى تأطير وتوجيه إلى ما ينبغي أن يكون وهذا ما يعمّق الترابط والتداخل بين شتى أصناف المعارف والعلوم في كل الحضارات الإنسانية، ولهذا كانت الأخلاق فرع من فروع الفلسفة الإنسانية التي تعنى بدراسة الإنسان من نواحيه المعنوية المختلفة والتي خصّها الفلاسفة بمباحث وفصول تجيب عن الإشكالات التي تشغل عقل الإنسان كالفرق بين الخير والشرّ، وما السبيل إلى تحقيق السعادة الإنسانية في العاجل والأجل وغيرها من المعاني الإنسانية، فالأخلاق تشكّل إلى جانب الفروع الأخرى للفلسفة الإنسانية لحمّة واحد، قد تختلف من حيث النتائج لكنها تتفق من حيث موضوع البحث، "وتتسع دائرة الأخلاق فيدخل تحتها جميع أنواع السلوك التي عليها مدار حياة الإنسان: السلوك الإقتصادي والاجتماعي... فالسلوك الأخلاقي هو الذي يتحكم في سائر المناشط الفردية والاجتماعية... على أساس معيار الخير والشر الذي سينطبق على الحلال والحرام" (أبو ريان، 1997: 322)، وإذا كانت وظيفة علم الأخلاق الأساسية هي أن يضع المثل العليا للسلوك الإنساني... فهو علم معياري إنما يبحث فيما ينبغي أن يكون عليه السلوك لا فيما هو كائن بالفعل من هذا

السلوك، فلا بدّ بذلك أن تربط الأخلاق بينابيع الوحي الإلهي أي بالدين وأن ترتبط حتما بالميتافيزيقا أي بعالم الغيب، من حيث أن حياة الإنسان ومبدأه ومصيره تلقي ظلالها على أفعاله الأخلاقية بالذات كما هو الحال في النظرة الأخلاقية للأديان السماوية الثلاث، ولهذا ففي الإسلام من الصعب الفصل بين الأخلاق التي هي دراسة للسلوك الأخلاقي للأفراد، وبين الدين الذي يحاسب المرء على سلوكه الدنيوي سواء كان في دائرة الأخلاق أو إطار التعبد والعقيدة.

فهناك نوعا من الاتصال والترابط بين الكثير من تلك العلوم الإنسانية والأخلاق، بل إن بعض الفلاسفة يمهدون بحوثهم الأخلاقية ببعض تلك العلوم وعلى رأسها مثلا علم النفس فهذا أرسطو وضع قبل كتابه في الأخلاق كتابا في علم النفس سماه النفس، كما بدأ مسكويه كتابه 'تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق' بفصل ممتع في النفس الإنسانية وطباعها وقواها المختلفة، وهكذا صنع الغزالي في كتابه 'إحياء علوم الدين، فعلم النفس والأخلاق يلتقيان من حيث كونهما يبحثان في الإنسان، فالأول يبحث في النفس الإنسانية والثاني يبحث في السلوك الذي ينبغي أن يكون عليه الإنسان، وكذلك الدين والأخلاق كل لا يتجزأ فهما يسيران معا لضبط السلوك الإنساني وحث الناس على فضائل العمل فالدين في جانبه العملي لا يخلوا من قوانين أخلاقية يبتها في نفوس معتنقيه منظما بذلك علاقة الفرد بربه وبغيره من الخلق، وبهذا تتحد الأخلاق والدين في الدعوة إلى القيم السامية، وكذلك مع جميع العلوم الإنسانية وحتى الطبيعية من حيث أنها في مجموعها إنما تؤدي في النهاية إلى الكشف عن قوانين الظواهر الطبيعية والإنسانية بعامة أي بأسلوب شمولي.

5. خاتمة

لقد دعت الثقافة الإنسانية المجال للعلم بأن يأخذ بأزمته وأعاد تشكيلها وفق روحه وقيمه التجريبية فتراجعت قيمة العلم الأخلاقي وتراجعت معه سلطة العالم الأخلاقي المعنوية وهيبته في الحياة الاجتماعية فانحطت منزلتها حتى من النفس المسلمة، وبذلك تهدمت القوانين

الأخلاقية لتحل محلها الفوضى ويشيع الانحلال الخلقي، وزادت التقنية على تخريب كل أنماط العلاقات الاجتماعية الموجودة بين الكائنات الإنسانية وهذا عن طريق فرض الهيمنة ونقص ذلك هيمنة الاتجاه المادي على كل الفروع المعرفية فلم يسلم علم النفس ولا علم الاجتماع ولا الاقتصاد ولا السياسة... إلخ من هذه الهيمنة، وأصبح النظر إليها حسب غايتها العملية مثلها مثل الدين، حيث غدت الأخلاق الدينية في نظرهم أخلاق تناسب طفولة البشرية وبدائيتها وعولوا على العلم في أن يقدم لهم أخلاقا علمية تتناسب مع ما بلغوه من تقدم علمي، فعاد الإنسان مع هذه المنظومة الغربية "لا تحده حدود ولا تقبده ولا يرتبط بأي قيم باستثناء سلم القيم والمعايير الذي يقرره هو، ومن ثم أصبح الصراع قانون الحياة الأوحده وأصبحت القوة الآلية الأساسية وربما الوحيدة لحسم كل الخلافات والإشكالات والتناقضات، وهذا أمر متوقع تماما في غياب المطلقات الأخلاقية" (المسيري، 2001: 130).

فالعلوم الاجتماعية والانسانية تعيش اليوم وتعرف أزمات كثيرة واضحة والتي بدأت في الربع الأخير من القرن الماضي حتى اليوم، وأساس هذه الأزمات إنما يكمن في إطارها النظري العلماني المادي الذي أسقط عنه الجانب الروحي أو الإيماني الغيبي، والذي يشكل الجزء الحتمي المتمم الآخر من دوافع الإنسان وسلوكه ومعتقداته ونظرته للحياة من ناحية ولنفسه من ناحية ثانية ولعلاقاته مع الآخرين من ناحية ثالثة، وحينما غفلوا جانب العمليات الاجتماعية والنفسية التي تحدث حين يتم تغير كمي أو كيفي في ظاهرة اجتماعية أو حين تقوم علاقات بين متغيرات في مواقف اجتماعية فشلت جميع الأساليب الوضعية في دراسة نوايا الأفعال الأخلاقية ومضامينها الباطنة الأمر الذي يجعل الحكم عليها هباء إذا لم يكن لدينا إيمان عميق باستناد الوجود الإنساني إلى الخلق الإلهي.

وإذا كان الغرب قد حقق طفرة قوية في التقدم التكنولوجي وعلى جميع الأصعدة، فإن هذا التطور العلمي أدى أيضا إلى إضطراب الحس الجمالي وخروج الإنسان عن الحالة الطبيعية التي امتازت بصفاء النفس وخيريتها وتعاطفها مع الآخرين، وهذا ما أكده من قبل جون جاك روسو J. Rousseau في العديد من كتاباته عندما يقول "فمثلا أن إنحلال الأخلاق يتبع بالضرورة الترف فقد جر بدوره فساد الذوق" (Rousseau, 2004: 64)، كما أن الإفرازات المادية للعلم فرقت بين أفراد المجتمع الواحد وقضت على الروابط المعنوية بينهم لذلك أيضا

يقول روسو "حاجات الأفراد المادية ساهمت في تباعد الأفراد بدلا من تقاربهم" (روسو، 2015: 154)، وأفرت المعاملات الإقتصادية غير الأخلاقية أزمتا مالية عالمية، كما أدى هذا التطور إلى تعويض الإنسان بالآلة وتفضيلها عليه، والذي يهدد بدوره بتقويض الحياة المدنية التي كان من المفروض أن يدعمها، وبهذا وغيره يظهر كيف فشل العلم التجريبي في وضع منهج ليسير الناس في حياتهم على ضوءه وعن توضيح الخير والشر، وعن وضع مبادئ السلوك الإنساني وذلك لأنه عاجز عن معرفة النفس الإنسانية وعن معرفة ما يصلح لها، وما يؤدي إلى سعادتها فهو يعالج مسائل جزئية محسوسة والنفس ليست مادية محسوسة، لقد خيب العلم ذاته آمالهم وأثبت بما لا يدع مجالا للشك عجزه وقصوره عن ذلك ولا أدل على ذلك لما وصلت إليه هذه الحضارة من انحلال وتشاؤم وفساد، ولهذا عملت الفلسفة خاصة بالفعل في توجيه النقد الشديد إلى هذه الاتجاهات التجريبية المتزمتة في مجال الفلسفة والعلوم الإنسانية وأوضحت بما لا مزيد عليه من الحجج ضحالة موقف المادية التجريبية وضعف مواقفها فيما يختص بعلوم الإنسان بصفة خاصة.

ولذلك فإن العلوم الإنسانية لا تصبح محورا للاهتمام إلا من حيث هي تؤثر في تقويم الأهداف الإنسانية وتحقيقها، وتخدم التعبير عن الأفكار والمشاعر الإنسانية، ولهذا كما يؤكد ألكسس كارل " يجب أن نحرر أنفسنا من التكنولوجيا العمياء ونفهم تعقد طبيعتنا وخصبها، فقد حددت علوم الحياة أهدافها للإنسانية ووضعت تحت تصرفها الوسائل المؤدية إلى بلوغها ولكننا ما زلنا غارقين في عالم خلقته علوم الجماد دون أي احترام لقوانين نمونا...فعلينا أن نثور عليه ونقلب قيمه وسنعيد انشاءها تبعا لاحتياجاتنا الحقيقية، فعلى علم الإنسان أن يمدنا اليوم بقوة لتنمية إمكانيات جسمنا (كارل، 1980: 359) وروحنا معا، إن ما تحتاجه العلوم الإنسانية والاجتماعية اليوم إذن هو المشاركة في جهود الإصلاح المعاصرة التي تهدف إلى تجديد النظر في القيم الأخلاقية وبيان محوريتها في فعل الإصلاح والإنجاز العلمي، واستخراج ما تزرع بها الحضارات الإنسانية من نظم أخلاقية نجدها مبثوثة في مصادر التشريع سواء الإسلامية أو غير الإسلامية، فإذا كان برنامج الحركة العلمية التي بدأت من بيكون هو السيطرة على الطبيعة فإن برنامج اليوم هو السيطرة على الإنسان نفسه، وإلا فكيف نخضع الطبيعة لسيطرة الإنسان دون أن نخضع طبيعته قبلها، فالتحكم في الطبيعة لا يتيسر دون تنظيم هذا التحكم

وتوجيهه، فغاية العلوم الإنسانية إلى جانب أن تكون علمية كذلك أن تكون عملية وخاصة توجيه مسار المجتمع وتقويمه، ولهذا إننا يجب ان نؤمن بوجود ترابط وتكامل بين جميع فروع العلوم الإنسانية وبين الأخلاق، وأن الذي ينقصنا اليوم جميعا هو الإتفاق حول الصورة الإنسانية أو الاجتماعية لهذا العالم فهي الوسيلة العلمية المشتركة والمقبولة التي تقبل التحقق والإثبات.

قائمة المراجع:

- ألكسس كارل (1980)، *الإنسان ذلك المجهول*، تر شفيق أسعد فريد، ط3، بيروت، مكتبة المعارف.
- أندريه لالاند (2001)، *موسوعة لالاند الفلسفية*، تر خليل أحمد خليل، ط2، مجلد 2، (1711) ، بيروت باريس منشورات عويدات.
- بوبكر بوخريسة (2012)، *مذاهب الفكر الأساسية في العلوم الإنسانية*، ط، الرباط 1، دار الأمان.
- جورج لندبرج (1963)، *هل ينقذنا العلم؟*، تر أمين الشريف، بيروت، دار اليقظة العربية.
- جون هوسيرس (1984)، *مقدمة في مشكلات علم الأخلاق*، تر عبد المعطي محمد، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- روسو جان جاك (2015)، *إميل والتربية*، المحقق عادل زعيتر، مصر، المركز القومي للترجمة.
- ريكرمان ه.ب (1979)، *منهج جديد للدراسات الإنسانية محاولة فلسفية*، تر على عبد المعطي محمد، ط1، بيروت ، مكتبة مكاوي.
- السيد أحمد البدوي (2011)، *الأخلاق بين الفلسفة وعلم الاجتماع*، ط1، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- سدجويك.ه (1949)، *المجمل في تاريخ علم الأخلاق*، تر توفيق الطويل وعبد الحليم محمود، ج1، الإسكندرية، دار النشر للثقافة .
- سمير ابو زيد (2017)، *تاريخ فلسفة العلم من منظور إسلامي بوصفه أساسا لتحقيق التكامل المعرفي دراسة في العلاقات بين العلوم*، ط، بيروت لبنان 1، مركز نماء للبحوث والدراسات.
- صلاح قنصوة (2007)، *الموضوعية في العلوم الإنسانية*، بيروت، دار التنوير.
- عبد الوهاب محمد المسيري (2001)، *العالم من منظور غربي*، القاهرة ، دار الهلال .
- عبد الرحمن طه (2013)، *سؤال العمل بحث عن الأصول العملية في الفكر والعلم، المغرب، المركز الثقافي العربي*.
- عبد الفتاح سيف الدين (1999)، *مدخل القيم*، واشنطن، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،
- عبد الرازق بلعقروز (2015)، *القيم الأخلاقية والعلوم الاجتماعية نحو إستمولوجية القيم الحاكمة مجلة إسلامية المعرفة*، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد 80، عمان الأردن.
- كريمة دوز (2016)، *الأخلاق بين الأديان السماوية والفلسفة الغربية دراسة وصفية تحليلية*، ط1، دار الكتاب .
- ليفي بريل (1953)، *الأخلاق وعلم العادات الأخلاقية*، تر محمد قاسم والسيد محمد بدوي، ط3، مصر، مطبعة مصطفى البابي وأولاده .

- محمد علي أبو ريان(1997)، *اسلمة المعرفة العلوم الإنسانية ومناهجها من وجهة نظر إسلامية*، دار المعرفة الجامعية.
- محمد يوسف موسى(1948)، *مباحث في فلسفة الأخلاق*، دار الكتاب العربي.
- موران إدغار(2005)، *أخلاقيّة التعقيد ومشكلة القيم في القرن الحادي والعشرين*، ضمن القيم إلى أين؟، تر زهيدة درويش جبور وآخرون، ط1، منشورات اليونسكو والمجمع التونسي للعلوم بيت الحكمة، بيروت ، دار النهار ، (ص103- 107).
- محمد همام(2017)، *تداخل المعارف ونهاية التخصص في الفكر الإسلامي العربي، دراسة في العلاقات بين العلوم*، ط1، بيروت لبنان، مركز نماء للبحوث والدراسات.
- Rousseau.J.J(2004), *Discours sur les science et les arts*,Paris ,Librairie générale Francaise, .